

هذه الحملة الصحافية الظالمة

الدين في عصر الحداثة المادية. ثم أحد، في الحالة البريطانية آسيايا أخرى أقل تأثيراً وأهمية، كالمضوء الشاغبة «للمعارضات» المترمة القيمة في لندن، وكذلك حشد نظام عربي أو أكثر للسعودية كحانة ودورا، هذا الحشد الذي يصل مع الأسف إلى تمويل وتشجيع هذه «المعارضات» وصحف عربية، وربما غربية للمشاركة في هذه الحملات؟ في التفاصيل، أقول إن أوروبا أنفقت 1500 سنة لبناء مؤسسات ومجتمعات مدنية خارج المؤسسة الكنسية الدينية. من هذه الاستقلالية

العمالين من أفراد وشركات، وهكذا، لم يكن غريباً أن يركز العامل السعودي خلال جولته الأوروبية على حد دول صناعة كبرى، كبريطانيا والمانيا وإيطاليا، على الاستثمار في السعودية، بريطانيا، مثلاً، ثاني أكثر مستثمر في السعودية. العلاقة الثنائية المتبادلة تقدر سنوياً بأكثر من خمسة مليارات دولار. ألوف البريطانيين يعملون في السعودية. ألوف السعوديين يدرسون في المعاهد البريطانية.

وهكذا أيضاً، ليس غريباً أن تعتبر بريطانيا السعودية شريكاً

بهذا البلد العربي يعود إلى إدراك قيادته السياسية العميق، لا سيما في عهدي الزاحل فهد بن عبد العزيز وأخيه عبد الله بن عبد العزيز، لأهمية بناء مصلحة متبادلة مشتركة مع العالم، بحيث لا يحدث خلل في الإنتاج والتصدير يضر بالاقتصاد العالمي، كما يؤدي إلى رفع العالم الصناعي لقيمة السلع التي يستوردها العالم العربي والنامي.

الدولة المصرية هي دولة التخمية الاقتصادية. دول الخليج عرفت، على الرغم من الأخطاء، كيف تستثمر مواردها النفطية في التنمية، بأكثر مما عرفت وفعلت دول عربية في المشرق والمغرب. بعد استكمال البنى الأساسية (مدن، مطارات، موانئ، طرق، مدارس، شبكات مياه وكهرباء...)، اتجهت السعودية في العقود الأخيرة إلى تنوع اقتصادها، وجذب الاستثمارات الخارجية. هذا التخطيط الحكيم يعتمد على إدراك أن النفط سلعة ناضبة، ولا بد من تأمين الحاضر والمستقبل.

خلال العامين الأخيرين، حققت السعودية وفراً ماليا ضخماً كافيًا لتغطية تكاليف الاستثمار. لكن السعودية لا تحتاج إلى المال بقدر حاجتها إلى التقنية الصناعية. من هنا، كانت محاولتها الجاهدة والناجحة لإدخال إصلاحات اقتصادية واسعة، قدمت فيها تسهيلات وضمائمات للاستثمارات الخارجية، بالإضافة أصلاً إلى نظامها الاقتصادي الليبرالي الذي يسمح بتحويل الأرباح ومخدرات

من خلال العمل الإعلامي الطويل في أوروبا، أضل إلى قاعة طريفة: الأنظمة والحكومات الغربية أعمق وعياً ومسؤولية في فهم العالم العربي، من أحوالها وطبقتها السياسية والإعلام والشارع الأوروبي.

زيارة المعامل السعودية لبريطانيا مثال واضح على التناقض بين الحفاوة البالغة والاهتمام الرسمي بالسعودية، والهجمة الإعلامية الحاقدة التي شنتها بعض الصحف البريطانية على هذا البلد العربي.

بحكم العلاقة التاريخية، تعتبر الحكومات البريطانية المتعاقبة السعودية البلد العربي الأهم؛ لنفوذها العربي والإسلامي الواسع، ولدورها الدولي والإقليمي الكبير، ولوقوعه الجيو/سياسي في منطقة شديدة الاضطراب. تمكن النظام السعودي من إقامة واحة للاستقرار السياسي والأدوار الاقتصادي في قلب الخليج، والجزيرة العربية، ثم بنى مع العالم علاقة قائمة على الثقة به، كنظام متزن ومعتدل في عالم عربي وإسلامي يعج بانظمة متطرفة، ووحركات صاخبة متزمنة تسعى إلى مواجهة غير ضرورية بين الإسلام والغرب. العالم اليوم شبيكة متداخلة من العلاقات الاقتصادية والمالية التي لا يمكن فصلها. لا بد من الاعتراف بأن جانباً من اهتمام العالم الغربي بالسعودية كونها المصدر الرئيسي للطاقة النفطية التي تقوم عليها الصناعة الحديثة والحضارة الإنسانية.

قسط كبير من هذه الثقة العالمية

«الصحافة البريطانية نسيء فهم النظام السعودي في محاربتة

مصالحة الإسلام مع العصر وتصفيف عباء التقاليد على الدين»

عن الدين، تنطلق الرؤية الإعلامية، لنظام كالنظام السعودي القائم على المزاوجة بين الدين والدولة، وعلى محاولته التوفيق بين الإسلام والعصر.

الفكر الغربي المعاصر، بما فيه إعلامه، لا يستطيع أن يدرك محدودية قدرة النظام السياسي على تغيير هذه المعادلة التاريخية. شرعية الدولة السعودية نشأت على المزاوجة بين بيت سياسي (آل سعود) وبيت ديني يتمثل بحركة الموحدين الوهابية. لكل من البيتين استقلالية ذاتية. نعم، حركة الموحدين ليست مذهباً دينياً كما يظن بعض العرب والغرب، لأنها حركة دينية متطرفة كان غرضها

استراتيجياً في منطقة بالغة الأهمية كالعالم العربي والشرق الأوسط. لماذا، إذن، هذه الحملة الصحافية الظالمة للسعودية؟ قلت إن النظام الديمقراطي الغربي، مهما كانت خلفيته السياسية وموقفه المنحاز أو اللامبالي، فهو أكثر وعياً وإدراكاً من الإعلام الغربي في فهم العالم العربي بروح من المسؤولية، أو بحد أدنى مقبول من المسؤولية.

غير أن هناك سبباً للحملة الإعلامية أعمق وأكثر أهمية هو ما استطع أن أسميه بجسارة مختصرة: الاختلاف في دور المؤسسات الرسمية والمدنية هنا وهناك، وفي تباين الرؤيتين السعودية والغربية لدور

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : 06-11-2007 العدد : 10570

الصفحات : 19 المسلسل : 77

غسان الإمام



يأتي بمحافظين إلى السدة النبوية أشد تزمًا، كما نرى في مجالس دول الخليج ومصر والسودان والأردن والجزائر.

أيضا، نجح النظام السعودي في محاربة الإرهاب أكثر مما نجح بلبر ويوش. لم يلجأ إلى الأمن فحسب، وإنما إلى العقيدة والفكر أيضا. تخلى شباب كثيرون عن الحنف والتزمت، بفضل «المناصحة» القائمة على الاقتناع بالعقل والتبصير بقيم التسامح والانفتاح في الدين.

يجري أيضا اصلاح نظامي التعليم والقضاء، وتحديث النظام الاداري، وتعويد الشباب والمجتمع على قيم العمل والإنتاج. مع جولة العامل السعودي في الغرب، جرى تدشين مدينة جامعة للعلوم والتقنيات الحديثة في شمال جدة، وسوف تتمتع بحرية التواصل الفكري والتقني مع العالم المتقدم. الصحافة البريطانية لا ترى هذه التفاصيل. تتعلق بالسلبيات. تبحث عن القيم المادية الحديثة في مجتمع روجي. تريد تحقيقها فورًا، متجاهلة تحقيقها في بلدانها بعد حروب ومذابح دينية استغرقت مئات السنين.

بدعشتي الأدب الديبولماسي السعودي في التعامل مع هذه الحملة الطامة الشرسة. الترفع عن الرد يرجع إلى السمو بالنفس في الإنسان العربي، وإلى الصدر الرحب والحكيم الذي يتمتع به رجل في حكمة ونبل مسؤول كبير كعبد الله بن عبد العزيز.

تخليص المذاهب الدينية مما علق بها من أوساب وبدع وتأويلات وطوقس. هذه الحركة الإصلاحية نشأت في عصر نشوء الحركات المسيحية المتطهرة في أوروبا كالكاثوليكية والبروتستانتية (التي تدين بها الكنيسة الإنجليزية). وقد اتجهت هي أيضا بالدين المسيحي إلى التطهر والتخفيف من ربوبية المسيح وتقديس اليابوات.

السعودية وطن المقدسات الإسلامية. السعودية فضاء روحي قبل أن تكون نظاما سياسياً واجتماعياً. النظام السعودي حارس عربي امين على هذه المقدسات، وهو يراعي هذا الاعتبار لدى مجتمع عميق الإيمان والتدين. مع ذلك، ففي رؤية النظام لمقتضيات العصر، فهو يحاول ان يزاوج بين الدين والحداثة بخطى وثيدة وشكل تدريجي. وغرضه لا التخفيف من دور الدين وقيمه، وإنما التخفيف من ضغط التقاليد والعادات التي تشكل عبئا على الدين.

القيادة السعودية تقوم بدور الحكم بين القوى المحافظة والقوى الإصلاحية. الحكم الحازم يمنع التجاوزات في مجتمع تقليدي لم يألّف بعد قيم الحوار الإسلامي والموضوعي.

هذا التدرج الرسمي في الانفتاح يضع التنمية الاقتصادية والبشرية قبل الديمقراطية كما يطبقها ويرهاها الغرب. المؤسسة التمثيلية (مجلس الشورى) تقوم على مبدأ الاختيار لا الانتخاب. جرت انتخابات بلدية، لكن الاختيار ربما كان أكثر قدرة على المحافظة على الاعتدال، من انتخاب قد